جهود كينز وهاري وايت في انشاء صندوق النقد الدولي

١٩٤٠-١٩٤٧

المدرس الدكتور عباس فنجان صدام
قسم التاريخ / كلية التربية للبنات / جامعة البصرة

المستخلص

يتناول هذا البحث الجهود المشتركة التي بذلها جون ماينارد كينز وهاري ديكستر وايت في وضع الأسس لإنشاء صندوق النقد الدولي بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٧. استعرض البحث السياق التاريخي الذي دفع إلى الحاجة لإنشاء نظام نقدي عالمي جديد في أعقاب الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية، اذ بات من الضروري تعزيز التعاون الدولي لضمان استقرار العملات ومنع الأزمات المالية, ركز البحث على الأفكار الاقتصادية التي قدمها كينز، والتي تضمنت إنشاء عملة احتياطية عالمية وتوسيع دور المؤسسات الدولية في دعم الاقتصادات المتعثرة، مقابل رؤية وايت التي اعتمدت على تقوية الدولار الأمريكي كعملة رئيسة للنظام النقدي الجديد. كما تناول البحث مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤، الذي شهد المناقشات والتفاوضات المكثفة التي انتهت بإنشاء صندوق النقد الدولي.

الكلمات المفتاحية: جون كينز، هاري و ايت ، صندوق النقد الدولي ، بريتون وودز.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠١/١٩ **تاريخ القبول:** ٢٠٢٥/٠١/ ٣٠

The Efforts of Keynes and Harry White in Establishing the International Monetary Fund 1940-1947

Dr. Abbas Fanjan Saddam
Department of History / College of Education for Women / University of Basrah

Abstract

This research explores the joint efforts of John Maynard Keynes and Harry Dexter White in laying the foundations for the establishment of the International Monetary Fund between 1940 and 1947. The study reviews the historical context that necessitated the creation of a new global monetary system in the aftermath of the Great Depression and World War II. It became crucial to enhance international cooperation to ensure currency stability and prevent financial crises. The research focuses on the economic ideas proposed by Keynes, which included the creation of a global reserve currency and expanding the role of international institutions in supporting struggling economies, in contrast to White's vision, which emphasized strengthening the U.S. dollar as the main currency in the new monetary system. The research also covers the Bretton Woods Conference of 1944, where intensive discussions and negotiations led to the creation of the International Monetary Fund.

Keywords: **John Keynes, Harry White, International Monetary Fund, Bretton Woods.**

Received: 19/01/2025 **Accepted: 30/01/2025**

المقدمة

في أعقاب الكساد الكبير (١٩٢٩ـ١٩٣٩) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، ظهرت الحاجة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد يعزز الاستقرار الاقتصادي ويمنع الأزمات المالية, وقد لعب كل من الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز والخبير الاقتصادي الأمريكي هاري ديكستر وايت دوراً محورياً في الجهود التي أدت إلى إنشاء صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) خلال الفترة بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٧. ساهم كينز، من خلال خبرته الاقتصادية العميقة، في طرح أفكار جريئة تستهدف تحقيق الاستقرار المالي العالمي، مقترحًا إنشاء نظام نقدي دولي يقوم على عملة احتياطية عالمية تسمى "**البانكور**". أما هاري وايت، الذي مثل الجانب الأمريكي، فركز على تصميم هيكلية واقعية للنظام النقدي تعتمد على الدولار الأمريكي كعملة احتياطية دولية , وأكد وايت في كتاباته لوزارة الخزانة أن تعافي الاقتصاد الأميركي من الكساد الكبير يتطلب استعادة الاستقرار النقدي الدولي والتعاون و تجسد هذا في مؤتمر بريتون وودز الذي عقد عام ١٩٤٤، اذ وُضعت الأسس لإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي , وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظر كينز ووايت، تمكن الطرفان من الوصول إلى حلول وسطية أعادت رسم ملامح الاقتصاد العالمي للعقود اللاحقة , عكس هذا البحث الجهود المشتركة والتحديات التي واجهها كلاهما خلال تلك للمدة، فضلا عن الأثر بعيد المدى لتلك المؤسسة الدولية على الاقتصاد العالمي.اختير عام ١٩٤٠ بداية البحث لأنه العام الذي انضم فيه جون كينز (**John Keynes**)الى وزارة الخزانة البريطانية وكتب هاري وايت (**Harry White**) اول مقالاته حول النظام الجديد بوصفه مساعداً لوزير الخزانة الأمريكي ، بينما تمخض عام ١٩٤٧ عن الحاق صندوق النقد الدولي بمنظمة الأمم المتحدة , ومن ثم اصبح وكالة تابعة لها بعد ما كان مؤسسة اقتصادية بعيدة عن التأثيرات الاقتصادية ، واتبع البحث منهجية البحث التاريخي ذات التتابع الزمني في ذكر الأحداث والمعلومات خلال تلك المدة , قسم البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة وقائمة بأهم المصادر التي اعتمد عليها البحث, تناول المبحث الاول (**جهود كينز في انشاء منظمة اقتصادية دولية ١٩٤٠-١٩٤٤**), اذ ركز على دور كينز في وزارة الخزانة وطروحاته الاولية لإنشاء نظام اقتصادي جديد بعد الحرب , بينما ركز المبحث الثاني على (**جهود جون كينزوهاري و ايت في اعداد اتفاقية صندوق النقد الدولي , واعلان تأسيسه ١٩٤٤-١٩٤٥**), وعكس ذلك المبحث اهم الزيارات التي قام بها كينز الى الولايات المتحدة الامريكية والمباحثات الاولى لإنشاء صندوق النقد الدولي بالتعاون مع الادارة الامريكية, كذلك دور وايت في اعداد الخطط للشأن ذاته , وسلط المبحث الثالث الضوء على (**النشاط الفعلي لصندوق النقد الدولي ١٩٤٥-١٩٤٧**) اعتمد البحث على مجموعة من المصادر ومن اهمها مجلدات كينز التي اسهمت في اثراء البحث بمعلومات قيمة, لاسيما المجلد الخاص بأنشاء صندوق النقد الدولي , فضلا عن المصادر الاجنبية والعربية والمعربة والرسائل والاطاريح الجامعية والدراسات .

المبحث الاول

جهود كينز في انشاء منظمة اقتصادية دولية ١٩٤٠-١٩٤٤.

بعد مضي عام على اندلاع الحرب العالمية الثانية ، استدعت وزارة الخزانة البريطانية في تموز ١٩٤٠ الخبير الاقتصادي والاستاذ الاكاديمي في جامعة كامبريدج (University of Cambridge) جون ما ينارد كينز (John Maynard Keynes) [١] للعمل في الوزارة , لأجل وضع الحلول والمقترحات الاقتصادية لتفادي أي ازمة خلال الحرب , اذ كانت رؤية كينز الجديدة بعد عودته تكمن في وضع أساس اقتصادي لاستمرار السلام الدائم من خلال التعاون البريطاني – الامريكي والسعي المتزامن لسياسات التوظيف الكامل داخل نظام دولي يسمح بمثل هذه السياسات , وربما ساعدها في تحقيق ذلك بشكل من أشكال التجارة دون عوائق[٢]. لم تكن رؤية كينز وليدة اللحظة وانما تنبأ بها قبل اندلاع الحرب , فقد اعتقد أن بريطانيا قد لا يكون لديها خيار بعد الحرب سوى الاعتماد على التجارة الثنائية وترتيبات العملة لذلك اكد بأن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية كان من المرجح بشكل كافٍ أن يجعل النظامَ الاقتصادي في بريطانيا نظاماً مستدامًا قادراً على ضمان المحافظة على مستوى التجارة بعد الحرب, اذ اعتقد أن النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب سيكون قائم على التجارة المفتوحة بدلاً من العودة إلى التكتلات الاقتصادية[٣] . دارت المناقشات حول الإجراءات الاقتصادية المتبعة لما بعد الحرب والتي روج لها كينز فور عودته الى وزارة الخزانة [٤], ففي ٢٣ تموز ١٩٤٠ كتب كينز عن ثورة شيوعية محتملة في ألمانيا عند نهاية الحرب نتيجةً لاستمرار الاخيرة في دفع ديون الحرب العالمية الاولى الى دول الحلفاء[٥], واتضح كذلك انه مع استمرار الحرب لن يكون هناك سلام وأصبح التخطيط لنظام اقتصادي جديد بعد الحرب ممكنًا وضروريًا[٦]. انتشرت افكار كينز بين الاوساط الاقتصادية وناقشها المسؤولون الأمريكيون والبريطانيون بشكل متزايد ، ففي١٣ اب ١٩٤٠ عين وزير الخارجية الأمريكي ، كورديل هال (Cordell Hull) ، ليو باسفولسكي مساعده الخاص لمناقشة مسألة تأسيس نظام جديد يدير اقتصاد ما بعد الحرب وكان الاخير يؤمن بأفكار كينز حول عدم التمييز والتجارة الحرة بين الدول المنتصرة[٧] ,كذلك صرح بول فان زيلاند (Paul Van Zeeland) رئيس وزراء بلجيكا السابق [٨] . عن رغبة دول الحلفاء والدول المحايدة بضرورة قيادة الولايات المتحدة للاقتصاد الدولي بعد الحرب وإنشاء نظام عالمي جديد , كما اقترحت استراليا من جانبها في تشرين الاول ١٩٤٠ إرساء الأسس الاقتصادية للسلام من خلال هيئة اقتصادية عالمية لتنسيق سياسات مكافحة الكساد[٩]. بعد ما لمس كينز رغبة دول الحلفاء في انشاء نظام اقتصادي دولي , اعتقد أن الولايات المتحدة ستساعد الاخيرة ضد دول المحور , وكتب بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٤٠ الى الرئيس الامريكي فرانكلين ديلانو روزفلت (Franklin Delano Roosevelt) أن المساعدة المالية الأمريكية في زمن الحرب العالمية الاولى كانت بصورة صادرات إلى صندوق إعادة إعمار ما بعد الحرب كجزء من مساهمة الولايات المتحدة الامريكية في هذا الصندوق لمنع اندلاع ثورة شيوعية في ألمانيا التي كان كينز يخشى ان تحدث اذا استمرت الحرب لوقت اطول , وأراد كينز من روزفلت أن يعرض شروط سلام غير مسبوق عن طريق أدراج ألمانيا والنمسا ضمن المستفيدين من مدفوعات إعادة الإعمار [١٠] . ويجب أن تساهم مدفوعات السداد في إعادة الإعمار بعد الحرب من خلال إنشاء مؤسسة قروض دولية تحت إدارة الولايات المتحدة أو الإدارة الأنجلو - أمريكية المشتركة. ومن ثم يمكن أن يكون السداد من بريطانيا العظمى على

شكل سلع وخدمات لمشروع إعادة الإعمار العام لتجنب الركود والبطالة بعد انتهاء الحرب [١١] يتضح من ذلك على الرغم من أن ألمانيا وحلفاءها كانت تخوض حرب كبرى ضد دول الحلفاء الا ان هاجس الخوف من قيام ثورة شيوعية كان مسيطر على تفكير قادة الحلفاء وذلك لأن قيام اية حركة أو ثورة شيوعية في وسط اوروبا يكون لصالح الاتحاد السوفيتي الذي كان في هذه المدة ضمن التحالف الغربي. استلم الرئيس روزفلت تلك المقترحات ووضعها على جدول اعماله ليناقشها مع مستشاريه بشكل مبدئي , الا ان الادارة الامريكية استمرت في مخاطبة كينز لمعرفة تفاصيل اكثر عن النظام الاقتصادي المقترح بعد الحرب من خلال وزير الاعلام البريطاني هارولد نيكولسون (Harold Nicolson) الذي كتب الى كينز في في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٠ لمعرفة اقتراحاته حول كيفية انشاء "النظام الجديد" للنهوض بالاقتصاد الألماني في أوروبا ويعتمد على صندوق دولي لإعادة الاعمار , فضلاً عن اقترحه لخطة للاقتصاد الدولي بعد الحرب والتي سيكون لها قبولاً ايجابياً في الدول الاوربية , رد كينز برسالة في ٢٨ من الشهر نفسه اقترح فيها أن تحصل بريطانيا على مخزون فائض كافٍ للمساعدة في تلبية متطلبات أوروبا ، بما في ذلك متطلبات ألمانيا الأكثر إلحاحًا بعد الحرب ، ليتم تمويلها من خلال صندوق إعادة الاعمار الأوروبي (نظام التبادل الدولي) الذي سيفتح جميع الاسواق الاوربية امام البلدان الاخرى [١٢] ، وستمنح وصولاً متساويًا لكل مصدر من مصادر المواد الخام التي يمكن لبريطانيا التحكم فيها أو التأثير عليها ، على أساس تبادل البضائع مقابل البضائع ؛ والسماح لألمانيا "تحت رعاية جديدة" باستئناف اقتصادها للقيادة الاقتصادية في أوروبا الوسطى ؛ وكما قدم كينز اجراءات لمنع التقلبات الشديدة في العمالة والأسواق والأسعار، مع تعزيز التجارة الدولية الواسعة ؛ والتأكيد المحلي على الضمان الاجتماعي وسياسة التوظيف, وشدد كينز على ضرورة عدم تكرار الاخطاء السابقة" لـ "إعادة بناء الاقتصاد في أوروبا". واعرب عن تفاؤله بشأن الترتيبات المالية مع الولايات المتحدة الأمريكية أي أن ديون الحرب لن تثقل كاهل العلاقات الاقتصادية والسياسية لمدة طويلة كما حدث في السابق [١٣]. عممت رسالة كينز التي ارسلها الى الرئيس روزفلت على الدوائر الحكومية البريطانية والامريكية في ١ كانون الاول ١٩٤٠ , وتم استدعاء كينز من قبل وزير الخارجية الامريكي هاري هوبكنز (Harry Hopkins) في١٥ كانون الثاني ١٩٤١ للحديث حول المقترحات بشأن مسائل الإعارة والتأجير واكد له ان الرئيس روزفلت قد قرأها بعنايه وسيعمل على مناقشة ما جاء بها لتحقيق الاهداف التي يروم العمل بها بعد نهاية الحرب [١٤].

وفي الوقت نفسه قام وزير الخارجية البريطاني انطوني إيدن (Anthony Eden)[١٥] في ٣ شباط ١٩٤١ بقراءة مقترحات كينز في اجتماع لحزب المحافظين البريطاني الذي ينتمي اليه وعلق عليها موضحاً انه يجب ان يكون هناك ضمان اجتماعي للشعب البريطاني في الداخل والخارج مع انتعاش الاقتصاد للبلدان الاوربية ليحل السلام في العالم [١٦].اي ان أنطوني ايدن ربط السلام العالمي بالرفاه الاقتصادي الأوربي، الذي اذا لم يتحقق سيشهد العالم حروبا وعدم استقرار ، وبذلك يدفع العالم ثمن عدم تحسن الوضع الاقتصادي للدول الغربية. بعد ما نالت مقترحات كينز استحسان الادارة الامريكية والحكومة البريطانية , قدم دراسة اخرى في ٩ شباط ١٩٤١ نشرت في صحيفة التايمز (Times Newspapers) تحت عنوان " **المدخرات الاجبارية** " وضح فيها كيفية دفع مصروفات الحرب ومستوى الإنتاج الضروري للتوظيف الكامل في الاقتصاد الحديث الذي يعتمد على الصناعة , وبين ضرورة ان يكون هناك ادخار اجباري وتقليل للاستهلاك والعدول عن رفع الاسعار للمواد

المستهلكة [١٧]. على ما يبدو ان عودة كينز الى وزارة الخزانة البريطانية كانت محملة بمجموعة من المقترحات والدراسات الاقتصادية التي اراد من خلالها انقاذ بلده من الخسائر المالية اثناء الحرب, والدعوة الى ايجاد نظام اقتصادي دولي يكون تحت القيادة الامريكية من اجل تفادي المشاكل الاقتصادية للحرب العالمية الاولى , وكذلك عول على ان تقوم الحكومات ولاسيما حكومة بلاده بالادخار الاجباري للأموال من اجل السيطرة على مدفوعات الحرب. بعد ان نشرت مقترحات كينز بين الاوساط الاقتصادية البريطانية والامريكية تم استدعاءه من قبل وزارة الخزانة الامريكية في ١١ شباط ١٩٤١ وخلال تلك الزيارة ، تحدث كينز مع العديد من الاقتصاديين ، خاصة حول تعبئة الموارد الأمريكية والادخار الاجباري للأموال للابتعاد عن خطر التضخم و سرعان ما أصبح مفهوم كينز للفجوة التضخمية حديث المجلس الاحتياطي الفيدرالي (Federal Reserve Board) [١٨], وأحد الموضوعات الرئيسية للنقاش في الدوائر المالية في واشنطن و يعتقد جولدن وايزر السفير الامريكي في لندن أن بعض أشكال الادخار الإجباري ، كما هو الحال الآن في إنجلترا وكندا، قد يصبح ضروريًا للخروج من الحرب باقل الخسائر[١٩] . تعد محادثات كينز مع الاقتصاديين الأمريكيين مهمة جداً لأن اعتقاده بأن رؤاه الاقتصادية اصبحت مفهوم اقتصادي يتناوله الاقتصاديين لوضع نظام اقتصادي جديد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وكذلك قدم خطة للتعاون النقدي الدولي من شأنها أن تشمل تنازل بريطانيا عن الحماية الثنائية لموقفها من المدفوعات المالية بعد الحرب , وحظيت خطة كينز باستحسان هاري ديكستر وايت (**Harry Dexter White**) [٢٠] الذي كان من بين أكثر الاقتصاديين نفوذاً في الإدارة الامريكية ، وهو مسؤول كبير في وزارة الخزانة الامريكية , اذ أخبر وايت نائب الرئيس الامريكي هنري اغارد والاس (**Henry Agard Wallace**) في ٢٣ شباط ١٩٤١ أن الخطة المقترحة من كينز لضريبة الادخار الإجبارية يمكن أن تكون أداة مرضية للوقاية من التضخم في زمن الحرب والكساد بعد الحرب لذلك يجب فرض الضرائب على مشتريات المستهلكين من السلع ، والتي سيتم سدادها بعد الحرب, وكانت اراءه متوافقة مع كتابات كينز التي كانت مؤثرة في الاوساط البريطانية والامريكية ولسنوات عدة [٢١]عاد كينز الى لندن في ٨ اذار ١٩٤١ لمواصلة عمله داخل وزارة الخزانة البريطانية وقام بحث وزيرها ان يعلن عن عدم منح قروض ذات فائدة تزيد عن ٢,٥ بالمائة, وخلال الاشهر اللاحقة من عام ١٩٤١ سيتم خفض اسعار الفائدة وأراد كينز بذلك ان يحد من اخذ الضرائب الكبيرة من المواطنين والاكتفاء بضرائب متوسطة لتفعيل خطته القائمة على الادخار الاجباري للأموال ، وبما أن مشكلة ما بعد الحرب الجدية ستكون طلبًا فعالًا غير كافٍ ، فإن إنهاء الحرب بمعدل فائدة منخفض سيسهل الانتقال إلى الإنفاق الرأسمالي في وقت السلم. وبين إن التضحيات المطلوبة من الآخرين تجعل من المناسب أن تكون معدلات القروض منخفضة ؛ وأن أسعار الفائدة المرتفعة من شأنها أن تهدد وتدعم أسعار الفائدة المنخفضة أمن واستقرار المؤسسات المالية مثل هذه المخاوف كانت واضحة أيضًا في وزارة الخزانة الأمريكية [٢٢]. على الرغم من الاجراءات الوقائية التي اتخذتها بريطانيا وفقاً لمقترحات الاقتصاديين ومن بينهم كينز للحد من ديون الحرب الا انها واجهت عجزًا كبيرًا في الحساب الجاري ، اذ انخفضت الصادرات لكن حاجتها إلى الواردات ظلت كبيرة, مما ادى الى بيع استثماراتها الخارجية لصالح الولايات المتحدة الامريكية مقابل الحصول على قروض وتوقع كينز أن تواجه بريطانيا صعوبات شديدة في ميزان المدفوعات بعد الحرب , كما هو الحال في الحرب العالمية الأولى ، كان عمل كينز

حاسمًا في ضمان تمويل المجهود الحربي البريطاني. مع انخفاض احتياطيات بريطانيا من الذهب والدولار إلى مستويات منخفضة للغاية ، واجهت بريطانيا مشكلة كيفية سداد الإمدادات التي يجب دفع ثمنها بالدولار, الا ان مرسوم (الإعارة والتأجير الأمريكي) والذي وافق عليه الكونغرس الامريكي في ١١ اذار ١٩٤١ قد ضغط على الحكومة البريطانية من اجل بيع اصولها في الخارج الى الولايات المتحدة الامريكية للحصول على قروض طائلة لسداد نفقات الحرب [٢٣] .ولذلك اقترح كينز مخططًا لتجنب بيع الأصول البريطانية في الولايات المتحدة واستخدامها بدلاً من ذلك كضمان لقروض لبريطانيا من مؤسسة تمويل إعادة الإعمار الأمريكية, وازدادت الحاجة إلى مثل هذا الإجراء عندما وعد وزير الخزانة الامريكية هارولد سميث (Harold Smith) ، الكونغرس ، في منتصف شهر اذار ، بعدم تغطية الالتزامات التي تسبق قانون الإعارة والتأجير كما توقعت بريطانيا ، وفي ٤ ايار ١٩٤٠ ذهب كينز إلى الولايات المتحدة مرة اخرى لشرح الصعوبات المالية لبريطانيا ، ومناقشة قضايا مثل قواعد الإعارة والتأجير ، والتزامات التمويل قبل تاريخ الإعارة والتأجير[٢٤] وفي ٢٥ ايار كتب كينز الى وزارة الخزانة البريطانية برقية اخبرها فيها ان الادارة الامريكية متعاونة مع بريطانيا وستقدم لها التسهيلات المالية اثناء الحرب [٢٥] ووفقا لما سبق كتب كينز مقال في ٢٨ تموز١٩٤١ تناول فيه (المشكلة الاقتصادية الدولية المعلقة في عالم ما بعد الحرب) واكد ان الطريقة التي ستعالج بها الولايات المتحدة موقفها الدائن غير المتوازن هي في انشاء نظام اقتصادي دولي أو استيراد المزيد ، أو تصدير أقل , ويجب على بريطانيا حماية اقتصادها من الانهيار من خلال الدخول في التزامات لا يمكن لبريطانيا الوفاء بها قبل المدة التي يمكن فيها العثور على الحل[٢٦]. وعلى الرغم من ايمانهم بها لم تتخذ مقترحات كينز مسارها الصحيح في السياسة البريطانية ولا الامريكية ولم يتم تطبيق ايً منها على ارض الواقع , لذلك حاول ان يقدم معالجات اخرى ، اذ اقترح مسودة أكثر تفصيلاً في لندن في ٤ اب ١٩٤١, هدفت اقتراحاته إلى التوفيق بين ما فهم أنه رغبات أمريكية مع وجهات نظره حول المصالح البريطانية والتطبيقات العملية , وتساءل عما إذا كان يتعين على بريطانيا أن تعرض ، كجزء من الاعتبار ، مسؤولية رئيسية عن تجهيز وتسليح القوة العسكرية الدولية بعد الحرب[٢٧]. واقترح على الأمريكيين مسودة تلزمها بوضع المشروع الذي اقترحه على لندن من اجل التعاون الأنجلو- أمريكي لإقامة "نظام اقتصادي ما بعد الحرب والذي يجب أن يعزز حرية التجارة والاستيراد والتصدير بين جميع البلدان من خلال تنظيم مناسب للتبادل بالعملات وبطرق أخرى للتوازن الواجب في ميزان المدفوعات بين الأنظمة الاقتصادية , وتشكيل لجنة أنجلو- أمريكية من واجباتها إعداد خطط للتعاون الاقتصادي الأنجلو- أمريكي وعلى نطاق أوسع دوليًا [٢٨]. ونتيجةً لزيارات كينز المتكررة الى الولايات المتحدة الامريكية واجتماعه مع الاقتصاديين في وزارة الخزانة , ألغى الكونغرس في الاول من نيسان عام ١٩٤٢ عدة مواد من قانون الإعارة والتأجير التي تفاوض بشأنها كينز ومن اهمها عدم اخذ ضمان مقابل منح قروض لبريطانيا لسداد مدفوعات الحرب [٢٩]. على ما يبدو ان كينز نجح في الحصول على امتيازات اقتصادية من الولايات المتحدة الامريكية لصالح بلاده وهذا دليل على قبول افكار كينز وطروحاته الاقتصادية داخل الاوساط الامريكية . بعد ما نشر كينز مقاله الذي يحتوي على اهم افكاره للخروج ببريطانيا باقل الخسائر المادية من الحرب العالمية الثانية , انقسم الرأي العام في بريطانيا ثلاث اقسام , القسم الاول كان مع افكار كينز وطروحاته واطلق عليهم الكينزيون , والقسم الثاني شجع العودة الى سياسة التجارة الحرة , بينما اعتقد القسم

الثالث بالسياسة الامبريالية في قيادة المنظومة الاقتصادية , ونتيجة لتلك الاختلافات وقف كينز الى جانب المجموعة الاولى ليرسم مقترحاته على ارض الواقع من خلال تقديم خطة عرفت بـ" اتحاد المقاصة" [٣٠], والتي نشرها كينز في كانون الثاني عام ١٩٤٣ كخطوة اخرى من الخطوات الرامية الى تأسيس منظمة اقتصادية عالمية بعد الحرب , وهدفت تلك الخطة الى وضع صيغة للتعاون البريطاني- الامريكي القائم على احترام السياسات الاقتصادية البريطانية عن طريق تسوية قانون الإعارة والتأجير دون أن تترك بريطانيا بديون حرب ضخمة للولايات المتحدة . علاوة على ذلك ، اعتقد كينز أن وزارة الخزانة الامريكية ستقدم التسهيلات المالية والقروض لصالح بريطانيا بضمان اصولها في الخارج , وانها مستعدة لخفض التعريفة الجمركية إلى النصف مقابل التعاون معها في الحرب [٣١].استمر كينز في تقديم المقترحات والافكار طوال عام ١٩٤٣ مع زياراته المتكررة الى الولايات المتحدة الامريكية للتوصل الى صيغة نهاية للتعاون البريطاني – الامريكي , لتأسيس منظمة اقتصادية دولية تحت القيادة الامريكية من مهامها منح القروض والتسهيلات المالية لدول العالم دون الضرر بالأنظمة الاقتصادية , واستمرار الهيمنة البريطانية والامريكية على الاقتصاد العالمي[٣٢].

المبحث الثاني

جهود جون كينز و هاري وايت لأعداد اتفاقية صندوق النقد الدولي،واعلان تأسيسه ١٩٤٤-١٩٤٥.

كان الخبير الاقتصادي البريطاني جون كينز رائداً في إحداث ثورة في الفكر الاقتصادي التي أطاحت بالفكرة السائدة آنذاك والتي تقول إن الأسواق الحرة من شأنها أن توفر التشغيل الكامل للعمالة , أي أن كل من يريد وظيفة سوف يحصل عليها ما دام العمال يتمتعون بالمرونة في مطالبهم بالأجور والواقع أن الركيزة الأساسية لنظرية كينز، التي حملت اسمه فيما بعد، تتلخص في التأكيد على أن الطلب الكلي . الذي يقاس بمجموع الإنفاق من قِبَل الأسر والشركات والحكومة . يشكل القوة الدافعة الأكثر أهمية في الاقتصاد , كما أكد كينز أن الأسواق الحرة لا تمتلك آليات التوازن الذاتي التي تؤدي إلى التشغيل الكامل للعمالة. ويبرر خبراء الاقتصاد الكينزيون التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق التشغيل الكامل للعمالة واستقرار الأسعار . كان لكينز دورا محوريا في إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF)، وخاصة في مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods) [٣٣] عام ١٩٤٤، الذي تم فيه وضع الأسس لنظام اقتصادي عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية [٣٤].اراء كينز حول التعاون البريطاني - الامريكي , ومقترحاته للتعامل مع الاقتصاد الالماني لمرحلة ما بعد الحرب:طوال السنوات الاولى من الحرب العالمية الثانية ، رأى كينز ان التعاون البريطاني- الامريكي بوصفه الأساس العملي الوحيد للتعاون الاقتصادي الدولي, واكد ان بلاده ستعمل بالتعاون الودي مع الولايات المتحدة لوضع " سياسة "**الضمان الاجتماعي**" لجميع الدول الأوروبية بعد حرب, وبذلك ستنهي أوروبا هذه الحرب المتعطشة والمفلسة لكل المواد الغذائية والمواد الخام التي اعتادت الاعتماد عليها في بقية العالم ومن ثم كرر افكاره التي سبق وان طرحها في معاهدة فيرساي ١٩١٩ [٣٥] والتي اكد فيها على ان إعادة اعمار اوربا بحاجة إلى مساعدة أمريكية[٣٦]. و رأى كينز ايضاً أن التعاون البريطاني - الامريكي ضروري لبريطانيا نفسها. في المقام الأول ، للمساعدة في المجهود الحربي بالحصول على قروض امريكية , ومن ثم استمرت المحادثات السرية بين البلدين قبل عقد مؤتمر او اتفاقية بريتون وودز للإعلان عن النظام الاقتصادي الجديد لمرحلة ما بعد

الحرب [٣٧]. حدد كينز مع بداية عام ١٩٤٤ الموقف الدائن للولايات المتحدة (**خاصة سحب رأس المال على رأس الفائض التجاري**) باعتباره سبباً رئيساً للمشاكل الاقتصادية الدولية ولاسيما البريطانية , اذ رأى كينز أنه شرط ضروري للعودة إلى التبادلات الحرة أن تجد الولايات المتحدة بعض العلاج الدائم لموقفها الدائن غير المتوازن [٣٨].وفيما يتعلق بمقترحات كينز للتعامل مع الاقتصاد الالماني بعد الحرب العالمية الثانية , فقد وضع في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٤ برنامجاً اقتصادياً لألمانيا لمواجهة "النظام الاقتصادي الجديد" في اطار التعاون الانجلو- امريكي يهدف إلى الاسترداد والتعويض وفقًا للقدرة على الدفع في غضون خمس سنوات ، وإعادة الإعمار النهائي والعودة إلى الاقتصاد الدولي لدولة ألمانية عازلة منزوعة السلاح ولكنها مزدهرة بين الشرق والغرب ، وأوصى بتشكيل لجنة حكومية بريطانية من مهامها النظر في مسألة التعويضات ورد الحقوق , وبعد مناقشات بين المسؤولين الحكوميين والاقتصاديين تم تشكيل لجنة مالكين المشتركة (Joint Malkin Committee) بين الإدارات المعنية بالتعويض والأمن الاقتصادي في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٤، وكان كينز عضوًا فيها. وخرجت اللجنة بقرار أن تقدم ألمانيا السلع والخدمات بقدر ما تستطيع أثناء خضوعها لسيطرة الاحتلال من أجل تعويض الخسائر والأضرار[٣٩]. وبذلك يتم تلافي نتائج معاهدة فرساي ١٩١٩ السلبية على الاقتصاد الالماني التي ادت الى ظهور النازية. وفي غضون ذلك أوضح كينز لمسؤولي وزارة الخزانة الأمريكية توصيات لجنة مالكين ، التي اتبعت إلى حد كبير أفكاره , اذ قررت لجنة مالكين عدم تقطيع ألمانيا الى اجراء , وحثت على أن تكون معظم الإجراءات ، خاصة عمليات التسليم العينية ، ذات طابع نهائي ، على سبيل المثال ، بعد خمس سنوات من الحرب , تعتمد التعويضات على قدرة ألمانيا على الدفع ، وأوصت اللجنة بقصر التعويض على الخسائر في الممتلكات غير العسكرية الناجمة مباشرة عن العمليات العسكرية للعدو . لكن التزامات التعويضات يجب أن "تتكيف مع قدرة المانيا على الدفع ورأت اللجنة أن نزع سلاح ألمانيا في حين تولى الحلفاء دور حفظ السلام من شأنه أن يفيد الاقتصاد الألماني ولكنه يثقل كاهل الحلفاء. ولذلك فقد أيدت فكرة كينز في الاستفادة من تجارة الصادرات الألمانية للمساهمة في تكاليف حفظ السلام. ستدفع ألمانيا بمرور الوقت مقابل إغاثة ما بعد الحرب. ومع ذلك ، فإن الحكومة البريطانية لم تتبنى مبادئ مالكين ، تاركة القرار للحكومة التي ستأتي بعد الحرب [٤٠].

١. مشروع اتحاد المقاصة الدولي ١٩٤٤:

كانت مقترحات كينز بشأن التعاون الاقتصادي الدولي تؤكد على التعاون الضروري للتغلب على الأسباب الاقتصادية للحرب ، ولإرساء الأساس الاقتصادي لسلام دائم بين الدول الكبرى , ولم يكن مشروعه لتأسيس نظام اقتصادي وليد اللحظة وانما كان نتيجة لدراسات بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الاولى واسفرت عن محادثات سرية بين الجانبين البريطاني والامريكي[٤١] , لذلك فسر كينز التصور البريطاني لمستقبل النظام النقدي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية , الذي اعتقد انه لم يتم انتقال العالم من تلك المرحلة الى حالة السلم والنشاط الاقتصادي الا اذ كانت بريطانيا على يقين من ماهية المستقبل الذي تبغيه , ولا بد لها ان تعتمد على عوامل عدة للنهوض باقتصاد ما بعد الحرب ومن اهمها ادة التعامل والصرف والسياسة التجارية وما تتضمنه من ضرائب جمركية وقواعد للاستيراد والتصدير , بحيث يتم حماية المستهلكين من الخسائر و المخاطر التي يتعرضون لها [٤٢], وتوقع كينز ان دول العالم وبمجرد وقف العمليات العسكرية ستتجه الى اعادة الاعمار ومعالجة

التضخم والانكماش , فضلاً عن ذلك فان من المحتمل هجرة رؤوس الاموال بصورة كبيرة , مما يهدد سلامة بعض الدول التي لا حاجة لها لتلك الاموال في استثماراتها , لذلك يجب ان تكون هناك طريقة منظمة للسيطرة على حركة الاموال الداخلة والخارجة الى الدولة , وتحديد قيم العملات حتى لا تلجأ الدول الى العمل المفرد فتتسابق في تخفيض عملاتها , وان تمول كل دولة بالاحتياط النقدي ليتناسب مع مركزها في التجارة الدولية[٤٣]. وبذلك اراد كينز استمرار السيطرة الغربية على التجارة الدولية , وعدم ظور منافس تجاري لها, يصنع سلع رخيصة يمكن ان تهدد التجارة الغربية.ونتيجةً لما تقدم قام كينز بتقديم مشروعه الخاصة بأنشاء منظمة اقتصادية دولية (اتحاد المقاصة) المذكور انفاً الى وزارة الخزانة البريطانية في ٣ شباط ١٩٤٤ تحت مبدأ انشاء مؤسسة دولية ذات طابع اقتصادي عالمي بعيد عن السياسة مهمتها تقديم المساعدات لغيرها من المؤسسات الاقتصادية واطلق عليها (**اتحاد المقاصة الدولية**) , تكون بمثابة بنك مركزي لجميع البنوك العالمية, تسمح المؤسسة بأجراء عمليات المقاصة بين مختلف الدول والدفع بالأرصدة بين البنوك المركزية , وتسهل عملية خلق قروض ومراقبة سير النظام في ضوء ضوابط وقوانين تتكفل السيطرة على حركة الاموال مع ترك الحرية لكل دولة عضو في تحديد سياستها بما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية[٤٤], وان تكون ادارة الاتحاد دولية فلا يسمح لأي دولة ان تبطل القرارات الا بموافقة الاغلبية , ولا تنحاز دولة على حساب دولة اخرى ويجب ان تصان حقوق جميع الدول الاعضاء المشاركين فيها [٤٥].

وان اهم ما يميز مشروع كينز هو موقفه من الدور الذي سيؤديه الذهب في النظام الجديد, فقد رأى ان عالم ما بعد الحرب في حاجة الى تلك الكميات من النقود والاحتياطيات الدولية التي لن تتناسب مع كمية الذهب في العالم , ويجب ان تتحدد كمية النقد الدولي , لا على اساس انتاج الذهب وتكاليفه وانما على اساس حاجة التجارة الدولية [٤٦], ولا يخفي ان كينز كان يدافع عن فكرة التخلص من قاعدة الذهب في النظام النقدي الدولي لأنه عامل يتحكم في مستوى النقد الدولي وبذلك يحدد بريطانيا في الحصول على سيولة نقدية لإعادة التعمير بعد الحرب[٤٧], وقد اقترح كينز ان يرتكز النظام النقدي الدولي على عملة دولية جديدة تقبلها جميع الدول في معاملاتها الاقتصادية ولا تخضع لسياسة اي دولة, ويكون استعمال تلك العملة مقتصراً على الهيئات المحلية التي تنوب عن الدولة في معاملاتها الخارجية واطلق على العملة اسم البانكور (Bancor)[٤٨] اذ يتعين على الدول الاعضاء في الاتحاد ان تحدد سعر صرف عملتها بالبانكور , وهو ما يعني ان تكون قيمة عملتها مرتبطة بوزن معين من الذهب , لكنها قابلة للتغير حسب الظروف الاقتصادية , ولا يجوز تغيير سعر العملة الا بموافقة اتحاد المقاصة الدولي من اجل استقرار سعر الصرف [٤٩]. يبدو ان كينز اراد من وراء طرحه للعملة الدولية الجديدة المقترحة , التخلص من هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي , وتحقيق نوع من العدالة في التعاملات الدولية. واكد كينز على مسألة اخرى اكثر اهمية وهي ان تقوم المصارف المركزية للدول المشاركة بالاتحاد بالتعامل مع بعضها البعض بشكل مباشر , ولكن لا يصح التعامل بالبانكور الا في الحالات التي يكون للدول المشتركة او لمصرفها المركزي الحق في الدفع بالبانكور, وكذلك لا يتطلب سيطرة الاتحاد مباشرة على حركة انتقال رأس الاموال من دولة الى اخرى , وانما تكون السيطرة على الدول المشتركة فقط [٥٠].واصل كينز عرض مشروعه واقترح ان يقوم النظام الجديد بفتح حسابات (دائنة ومدينة) واجراء عملية المقاصة لتتساوى الارصدة الدائنة والمدينة , فالدول المدينة يمكنها تسديد ديونها بالبانكور عن طريق الاتحاد في مدة من الزمن , بدون اي ضغوطات

مالية, وقد يحق للدولة ان تطلب من الاتحاد ان يدفع لها الرصيد بالذهب, او بعض قيمته بالبانكور, واذا مضى (٥) اعوام على تحقيق هذا الرصيد الدائن وزاد بنسبة ٢٥% عن حصة الدولة في الاتحاد , فإنه يتعين على الدولة ان تخفض من قيمة عملتها اذا ما استمر هذا الوضع اكثر من (٥) اعوام [٥١], والواقع ان كينز كان حاول الغاء دائنية ومديونية الدول تجاه بعضها بعضاً, وحتى تصبح دائنية او مديونية الدولة مع اتحاد المقاصة الدولي , وهو في هذا كان ايضاً يدافع عن مصلحة بريطانيا المدينة , ويحاول ان يعيد مركز الاقتصاد البريطاني , وعن تقدير حجم الحصص للدول الاعضاء في رأسمال اتحاد المقاصة الدولية اقترح كينز ان تكون تلك الحصص متناسبة مع حجم صادرات الدولة وارداتها قبل الحرب , وكان في اقتراحه هذا يحابي مصلحة بريطانيا, لأن تجارتها الخارجية تصديراً واستراداً , كانت تفوق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية[٥٢].

واقترح كينز ان تكون هيكلية الاتحاد من عدد من الاعضاء ترشحهم بلدانهم , وان يكون للدولة الاكثر حصصاً عضوا في المجلس العام للاتحاد, ويكون عد الاعضاء خمس عشرة عضواً , ويحق للعضو حضور جلسات المجلس التي يناقش فيها الامور الخاصة بشؤون الدولة التي يمثلها , وان يكون مقر الاتحاد في لندن او نيويورك , ويعقد المجلس جلساته السنوي مرة في لندن ومرة في نيويورك , ويمكن اعادة النظر في القواعد والاسس التي يقوم عليها الاتحاد بعد مرور خمس سنوات اذ اتفق اغلب الاعضاء على ذلك [٥٣]. وبذلك يكون كينز قد وضع اطار قانوني و اداري متكامل للمنظمة التي اعتقد انها كفيلة بحل المشاكل الاقتصادية العالمية , لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية , وان يضمن سيطرتها على الاقتصاد الدولي .

٢. مؤتمر بريتون وودز و وخطة هاري وايت (المشروع الامريكي) :

قدم كينز مشروعه الى وزارة الخزانة البريطانية والذي ضمنه في كتيب تحت عنوان (**الكتاب الابيض**) ليقوم بأرساله الى وزارة الخزانة الامريكية للمشاركة في مؤتمر بريتون وودز الذي تقرر انعقاده في ١-٢٢ تموز ١٩٤٤ في مدينة اتلانتك الامريكية (Atlantic City) [٥٤], اي قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ب ١٠ اشهر , حضر المؤتمر وبشكل رسمي ٧٣٠ عضو ممثلين عن ٤٥ دولة[٥٥] وترأس الوفد البريطاني جون كينز , وقدم مشروعه للحاضرين وعلى الرغم من قوته وسلامته من الناحية الاقتصادية الا انه لم يحظ بموافقة الولايات المتحدة الامريكية لما تضمنه من خلق عمله جديدة وهيئة فوق الدول واضعاف لدور الدولار والذهب , لان الولايات المتحدة انت في ذلك الوقت الدولة الوحيدة التي يمكن ان تكون دائنة وخشيت انه اذا اتبع نظام كينز ان يستعمل المدينون من الدول الاخرى عملة البانكور في الاقبال على الشراء من الولايات المتحدة الامريكية مما قد يهدد بالتضخم فيها [٥٦]. ورأت في المشروع البريطاني محاولة من بريطانيا ان تتصدر الموقف الدولي وتستغل الاقتصاد الامريكي بعد الحرب مع الحيلولة دون سيطرة الدولار الامريكي على المعاملات الدولية , ولذلك فقد قدمت مشروعاً اخر صاغه الاقتصادي الامريكي هاري ديكيستر وايت[٥٧]. وفقاً لذلك يتضح ان بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية لم يكن يهمهما حل المشاكل الاقتصادية الدولية بقدر ما كان يهمهما استمرار سيطرتهما على الاقتصاد العالمي. قدم مساعد وزير الخزانة الأمريكية هاري وايت المشروع الامريكي المناظر للمشروع البريطاني والهدف منه إنشاء منظمة اقتصادية دولية [٥٨], اذ اكد ان النظام النقدي يجب ان يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية ، التي تحد من حرية التجارة الحرة وانتقال رؤوس الأموال وتحقيقا لهذه الغاية تودع الدول الاعضاء حصصاً

تتكون جزئاً من الذهب ومن عملاتها المحلية ومن بعض اذونات الحكومة ، وأن يكون حجم الحصة على اساس دخل الدول القومي وما بحوزتها من الذهب وعملات اجنبية وهذا الاقتراح يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تمتلك اكبر كمية من الذهب وتنتج أعلى دخل في العالم , وأن تكون وحدة النقد الدولي للتعامل بين الدول الأعضاء هي عملة (يونيتاس) [٥٩] التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب ، وأن تستخدم هذه العملة أو الذهب ولا يجوز تغييرها الا بموافقة خمس دول من الأعضاء داخل المنظمة[٦٠].عقب وايت أيضا على نقطة مهمه من مقترحات كينز الا وهي العملة التي تقلل من قيمة الدولار والتعامل بالذهب لا سيما أن الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة بنظام الذهب وعملتها الدولار إذا أصبحت الدولة الأولى على المستوى العالمي من حيث دخلها القومي واحتياطها الذهبي بدلا من بريطانيا ، اذا كان يقدر احتياطها للذهب في عام ١٩٤٤ بحوالي (٢٤) مليار دولار ، من مجموع الاحتياطات الرسمية العالمية التي كانت تقدر بحوالي (٣٦) مليار دولار ، أي انها امتلكت ما نسبته ثلث من احتياطي الذهب العالمي [٦١].واقترح فتح حساب دائن ومدين ويسجل الرصيد باليونيتاس او الذهب ويمكن سحب العملة بالذهب أو العملات الأخرى، على أن يقتصر دور الذهب في عمليات التسوية على دفع الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء ، وطالما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت آنذاك تتعامل بنظام الذهب والدولار فستكون العملة المستعملة هي الدولار ، واقترح كذلك أن يلتزم كل عضو ٢٥% من حصته للصندوق بالذهب وما تبقى بالعملة المحلية [٦٢]. أكد وايت أن من حق الدول التي من تعاني عجز في موازين مدفوعاتها أن تسحب قروض بالعملات الأجنبية لمعالجة العجز ، ولكن لا تستطيع دول العجز شراء عملات اجنبية اذا تخطى حجم قروضها ٢٠٠% من حصتها في الصندوق [٦٣]وعلى عكس اقتراحات كينز فأن اقتراحات وايت لم تفرض اية اجراءات على الدولة إذا استمر الفائض في ميزان مدفوعاتها لمدة طويلة ، فالاختلال في موازين المدفوعات هو من مسؤولية دول العجز [٦٤]، وطالب المشروع الامريكي أيضا بضرورة تأسيس منظمات دولية متعددة مهمتها مراقبة عمل النظام النقدي الجديد ومنح القروض للبلدان التي تعاني من مشكلات اقتصادية ، وقد كان حجم الاقتصاد الامريكي ونموه السريع قد فرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تزويد الدول بما تحتاج اليه من مواد أولية وفتح أسواق العالم أمام صادراتها الفائضة عن الحاجة المحلية , [٦٥] . انتهت اجتماعات مؤتمر برايتون وودز في ٢١تموز ١٩٤٤ بقبول المشروع الامريكي ورفض نظيره البريطاني ، والسبب في ذلك أن ميزان القوى يميل نحو الولايات المتحدة الأمريكية الاقوى سياسيا واقتصاديا وعسكريا [٦٦], وقد قبلت الدول المشاركة في المؤتمر المشروع الامريكي ليس لأن وايت أكثر خبرة من كينز ولكن بسبب القوة الاقتصادية الأمريكية التي مثلها وايت في المشروع ، اذا حافظت الأخيرة على مكانتها الدولية وعملتها القوية وميزان التجاري وكانت اكبر مورد للسلع والخدمات في العالم ، فضلا عن ذلك أن خزانتها تحتوي على ثلاث ارباع احتياطي الذهب في العالم [٦٧] . تم التوقيع على اتفاقية بريتون وودز في٢٢ تموز ١٩٤٤ والتي أعلنت عن تأسيس (صندوق النقد الدولي) و(البنك الدولي للإنشاء والتعمير) ، بوصفهما أهم مؤسستين ماليتين دوليتين تهدفان إلى تحقيق الاستقرار في النظام الدولي , بالاعتماد على خطة وايت تحت ما يسمى بالمشروع الامريكي [٦٨] . بعد توقيع الاتفاقية يجب الاشارة الى التشابه و الاختلاف بين مشروعي كينز ووايت, ومن اهم نقاط التشابه بين المشروعين هو السيطرة على تحركات رأس المال، سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتي لابد أن تكون سمة

دائمة للنظام الجديد [٦٩] , ولتحقيق هذه الغاية نصت المادة السادسة من اتفاقية صندوق النقد الدولي على أن مجلس الصندوق يستطيع أن يطلب من أي عضو ممارسة ضوابط لمنع ضرورة السحب من موارد صندوق النقد الدولي وتلبية تدفقات رأس المال الكبيرة أو المستمرة إلى الخارج، كذلك يستطيع أن يعلن أن أي عضو غير مؤهل لاستخدام موارد صندوق النقد الدولي العامة إذا فشل في ممارسة الضوابط المناسبة[٧٠]. الا ان الخلاف بين مشروعي كينز ووايت يكمن في أي مدى ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يتمتع بالاستقلالية والقوة؟ فبالنسبة لكينز، كان العالم بحاجة إلى توازن مستقل يوازن القوة الاقتصادية الأميركية، أي إلى بنك مركزي عالمي قادر على تنظيم تدفق الائتمان سواء في الإجمال أو في توزيعه. ولقد كان وايت يرى أن ما كان مطلوباً هو مكمل للقوة الاقتصادية الأميركية، أي وكالة قادرة على تعزيز النمو المتوازن للتجارة الدولية على النحو الذي يحافظ على الدور المركزي الذي يلعبه الدولار الأميركي في التمويل الدولي[٧١]. ولأن وايت نجح في هذه الحجة، ولأن صندوق النقد الدولي أصبح مؤسسة قائمة على الدولار، وكان كينز قد طرح مثل هذا الاقتراح في خطته الخاصة لوزارة الخزانة ، ولكن وايت رفض الفكرة باعتبارها طموحة للغاية[٧٢].فضلا عن ذلك , إن مشروع كينز تميز بأنه أقل تدخلا بالشؤون الداخلية للدول الأعضاء من المشروع الامريكي ولم يتطلب مساهمات كبيرة أو التزامات أخرى لكنه لا يقدم اية مكاسب كبيرة ومباشرة للدول لاسيما إعادة الأعمار بعد الحرب ومن ثم اغلب الدول كانت تميل لصالح المشروع الامريكي الذي امتلك القوى والقدرة على توفير الأموال والقروض لسد العجز الناجم عن الحرب العالمية الثانية[٧٣].

ويمكن تلخيص اهم النتائج التي خرج بها المؤتمرون[٧٤]:

١. ان سعر الصرف يعد من المسائل ذات الأهمية الدولية , لذا ينبغي العمل على ضمان أسعار الصرف مع امكان تعديلها في بعض الظروف.
٢. ضمان حرية التحويل بين العملات الدولية المختلفة.
٣. تحقيق التوازن في موازين المدفوعات .
٤. وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها .
٥. دراسة جانب الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.
٦. من مصلحة زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دولة حتى لا تضطر الدولة إلى اتخاذ اجراءات وسياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها.
٧. أن زيادة الاستثمارات الدولية هي امر حيوي للاقتصاد الدولي.
٨. اتخاذ الدولار الى جانب الذهب أداة احتياط تستعمل في تسوية ارصدة موازين مدفوعات الدول.
٩. تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية .
١٠. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية.

يتضح أن جون ماينارد كينز لعب دورًا محوريًا في تأسيس صندوق النقد الدولي، مستندًا إلى رؤيته الاقتصادية الثورية التي ساهمت في إعادة تشكيل النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية, وأفكاره حول الاستقرار النقدي، وتعزيز التعاون الدولي، وضمان التدفقات التجارية الحرة، وضعت الأساس لصندوق النقد الدولي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

العالمي. الا ان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الوضع الدولي بعد الحرب بسبب قوتها الاقتصادية والعسكرية ومنها القروض الكبيرة للدول التجارية لدعم مجهودها الحربي بالدولار مقابل الذهب مما ساهم في نشر عملتها مع انخفاض قيمه الجنيه الاسترليني, ومن ثم نجح وايت في تقديم الخطة الأمريكية وضمان قبولها من المؤتمرين نتيجة لقوة الولايات المتحدة الامريكية وعلى جميع الاصعدة بعد الحرب, على الرغم من ان المشروع الامريكي يحمل في طياته بعضاً من مقترحات كينز , الا ان الولايات المتحدة لم تعترف بها ونسبت الى وايت لكي تلغي دور بريطانيا في انشاء الصندوق.

المبحث الثالث

النشاط الفعلي لصندوق النقد الدولي ١٩٤٥_١٩٤٧

انتهت الحرب العالمية الثانية في ٧ أيار ١٩٤٥ وبدأ النشاط الفعلي لصندوق النقد الدولي[٧٥] في ١٨ أيار ، إذ تم تعيين يوجين ماير (Eugene Meyer)[٧٦] رئيس تحرير صحيفة واشنطن بوست (The Washington Post) والمصرفي السابق ، رئيسا للصندوق ، على ان يتم انتخابه لمدة خمسة سنوات , ومن صلاحياته ان يعمل كحلقة وصل بين المديرين التنفيذيين وهيأة الموظفين والمنظمات الدولية والاعضاء , ولا ينحصر هذا المنصب بدولة معينة انما يمكن اختياره من دول الاعضاء وبحسب الشروط ومن اهمها تمتعه بالمهارات الدبلوماسية و الادارية لقيادة صندوق النقد الدولي, واصبح مقر الصندوق في واشنطن [٧٧]. كانت السنوات الاولى ولاسيما منذ عام ١٩٤٥-١٩٤٧ تعد بمثابة السنوات التنظيمية لعمل المؤسسة الاقتصادية الجديدة , فقد بدأ رئيس الصندوق بتشكيل المجلس المكون من الاعضاء المشتركون وحسب ما ورد في اتفاقية بريتون ودز ويعد المجلس اعلى سلطة تشرف على عمل الصندوق, ويجتمع المجلس مرة كل سنة على ان يكون مقر الاجتماعين الاوليين في واشنطن ومن ثم الاجتماع الثالث في دولة اخرى , وان يكون مدير او رئيس الصندوق اما وزيراً او محافظاً لاحد البنوك المركزية , ويتمتع المجلس بصلاحيات تفوق صلاحيات الادارة التنفيذية ومن اهمها , قبول الاعضاء الجدد مع تحديد شروط عضويتهم , قد الاتفاقيات مع المنظمات الدولية , توزيع الدخل الصافي للصندوق , مطالبة الدول الاعضاء بالانسحاب من عضوية الصندوق اذ اخلت بالشروط [٧٨]. كانت مهمة الصندوق العمل على تشجيع التعاون النقدي الدولي وتقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية و المساعدة الفنية لمعاونة الدول الأعضاء على بناء اقتصاديات قوية والحفاظ عليها [٧٩]، كذلك تقديم الصندوق قروضا للدول الأعضاء ويساعدها على وضع برامج لسياساتها النقدية بغية حل مشكلات ميزان المدفوعات حين يتعذر عليها الحصول على التمويل الكافي بشروط معقولة لتغطية مدفوعاتها الدولية الصافية ، ومن الجدير بالذكر هنا ان قروض الصندوق قصيرة الأجل نسبيا وكانت تمول في الأساس من مجموع المساهمات التي تدفعها البلدان الاعضاء على شكل اشتراكات للعضوية . ومعظم موظفي الصندوق من الاقتصاديين الذين يتمتعون بخبرة واسعة في السياسات المالية والاقتصادية الكلية [٨٠]. بعد أن توضحت هيكلية الصندوق ومهامه استقال كينز و وايت من منصبيهما في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتفرغ كل منهما إلى عمله الخاص ، اذا عاد كينز الى جامعة كامبريدج مع مواصلته كتابة البحوث والمقالات في الصحف العالمية عن اقتصاد ما بعد الحرب ، لا سيما بعد ما دشن الصندوق عمله بمنح القروض وبشكل رئيسي للدول الأوربية الصناعية ومنها بريطانيا التي طالبت بمزيد من القروض لتغطية مدفوعاتها للمجهود الحربي ، وكذلك ضمن كينز ٢٥% من حصة الصندوق لصالح بريطانيا دون التوقيع على ضمانات للولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن المسيرة الاقتصادية

لكينز انتهت بوفاته بنوبة قلبية في ٢١ نيسان ١٩٤٦ دون أن يشهد نجاحاته الاقتصادية التي تحققت بمسيرة صندوق النقد الدولي ، بينما بقي وايت يتابع تلك النجاحات التي نسبت إلى مشروعه الاقتصادي حتى وفاته فيما بعد عام ١٩٤٨[٨١]. بدأ الصندوق مهامه في الاجتماع السنوي الأول، الذي عقد في واشنطن في ٣ حزيران ١٩٤٦ ، بحضور رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة[٨٢] وقام بتسلم رسالة إلى إدارة الصندوق تطالب بإقامة جسور تواصل بين المؤسستين ، إلا أن البنك ترك الموضوع دون نقاش ، لان مدراء الصندوق كانوا يخشون بأن يصبح وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة آنذاك وأن يخضع لتأثير سياسي غير مرغوب فيه ويضر بالتصنيف الانتمائي للبنك [٨٣] بدا البنك بأول عمليات الإقراض الدولي في تموز ١٩٤٦ ، إذ اقرص البنك بشكل رئيسي الدول الأوربية الصناعية ، لقد منح بين عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار لبلدان اوروبا الغربية ، إذ منح فرنسا ٢٥٠مليون بينما منح هولندا ٢٠٧ مليون ، وحصلت الدنمارك على قرض بلغ ٤٠ مليون دولار ، و١٢ مليون دولار الى لوكسمبرغ , تحت مسمى إعادة الأعمار بعد الحرب ، في حين قدم قرضا واحد للدول النامية اذ حصلت تشيلي على قرض بقيمة ١٦ مليون دولار [٨٤] وبحلول عام ١٩٤٧ وبعد ضغوطات دولية وقع الصندوق اتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة واصبح وكالة تابعة لها مع شرط أن تسمح له ان يعمل بشكل مستقل ، واذنت له المنظمة باستخدام حكمه الخاص بشأن المعلومات المفيدة نقلها للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي، واحتفظ الصندوق بحق عدم دعوة ممثلي الأمم المتحدة سوى لحضور اجتماع مجلس الإدارة، وعلى وفق ذلك تغيرت مواثيق الصندوق واصبح ينحاز إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبذلك تغيرت سياسته الاقتصادية [٨٥]. وهكذا بدأت الولايات المتحدة الامريكية تتحكم بعمل صندوق النقد الدولي وبالتالي ربطت الصندوق في منظمة الأمم المتحدة التابعة لها لكي تضمن سيطرتها على الدول الأعضاء، وهذا ما كان يرسم له وايت عندما قدم مشروعه ،على العكس من كينز الذي لم يرغب ان يتدخل الصندوق في الشؤون الداخلية لأي دولة من الدول الأعضاء، على الرغم من أن مصلحة بلاده تقتضي الحصول على قروض كبيرة لسد العجز الذي تسببت به الحرب العالمية الثانية , وكان كينز طوال حياته ، و أثناء سعيه للدفاع عن المصالح البريطانية ، مدافعًا عن العلاقات البريطانية ـ ألاريكية الوثيقة ، اذ كام يرى ان هذا التقارب والقيادة الاقتصادية والسياسية لبريطانيا والولايات المتحدة أمرًا حيويًا لتحقيق انسجام دولي أوسع.

الخاتمة:

يتضح أن جون ماينارد كينز لعب دوراً محورياً في تأسيس صندوق النقد الدولي، مستنداً إلى رؤيته الاقتصادية الثورية التي ساهمت في إعادة تشكيل النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية, وأفكاره حول الاستقرار النقدي، وتعزيز التعاون الدولي، وضمان التدفقات التجارية الحرة، وضعت الأساس لصندوق النقد الدولي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي على الرغم من التحديات والانتقادات التي واجهتها أفكار كينز، إلا أن إسهاماته في تصميم آليات التمويل والدعم التي يوفرها الصندوق لا تزال ملموسة في السياسات المالية الدولية. من خلال ذلك الدور، أثبت كينز أن الحلول الاقتصادية المبتكرة قادرة على مواجهة أزمات عالمية معقدة، مما يعزز مكانته كواحد من أبرز الاقتصاديين في التاريخ , ويظل إرث كينز حاضراً في عمل الصندوق حتى اليوم، ما يعكس رؤيته بعيدة المدى وأهميتها في بناء نظام اقتصادي أكثر توازناً واستدامة.

وبينما نجح كينز في بريطانيا في ايجاد نظام اقتصادي لبعد الحرب, لمع نجم مساعد وزير الخزانة الامريكية هاري وايت الذي كان يفتقر الى مكانة كينز بأن يكون صاحب المشروع الذي تم اعتماده كوثيقة لتأسيس الصندوق نتيجةً للمكانة الاقتصادية التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بعد الحرب وسعى الجانبين البريطاني والامريكي للدفاع عن مصالح الدول الاوربية والحث على التعاون لكي تنجح الدول المنتصرة بعد الحرب في ايجاد بيئة اقتصادية تعمل على اعادة الاعمار من خلال انشاء بنك الانشاء والتعمير .كان كينز طوال حياته مدافعاً عن المصالح البريطانية و العلاقات البريطانية - الامريكية الوثيقة، حيث رأى ان ذلك التقارب والقيادة الاقتصادية والسياسية لبريطانيا والولايات المتحدة امراً حيوياً لتحقيق انسجام دولي أوسع, وعلى الرغم من مواصلته الدفاع عن تلك المسألة , الا ان قوة الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادية وهيمنتها السياسية قادت الدول الاعضاء في الصندوق الى قبول المشروع الامريكي للاستفادة من القروض الامريكية صاحبة الحصه الاكبر في الصندوق .

الهوامش

[١]- **جون مايناردكينز**: اقتصادي بريطاني , ولد عام ١٨٨٣ في كامبريدج وهو الابن الاكبر للاقتصادي نيفيل دي كينز وزوجته فلورنس دي كينز, تلقى تعليمة الاولى في ايتون ومن ثم حصل على منحة لدراسة الرياضيات في جامعة كامبريدج عام ١٩٠٢ وتخرج فيها عام ١٩٠٥ وحصل على شهادة الماجستير في الاحتمالية عام ١٩٠٩ , اصبح موظفاً في مكتب الهند عام ١٩٠٩ ومن ثم عين موظفاً في وزارة الخزانة البريطانية عام ١٩١٥ , ساهم في دعم المجهود الحربي لبلاده طوال الحرب , ومن ثم قاد الوفد الاقتصادي المشارك في مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ وعمل على اعادة هيكلة واعمار الاقتصاد الاوربي بعد الحرب, استقال من وزارة الخزانة في ١٥ حزيران ١٩١٩ اعتراضاً على البنود المجحفة لمعاهدة فرساي مع المانيا , عاد الى عمله في جامعة كامبريدج كمحاضر في الاقتصاد وساهم في كتابة النظريات الاقتصادية المعروفة بالنظرية الكينزية, توفي عام ١٩٤٦. للتوسع ينظر: عباس فنجان صدام الامارة, مساعي جون مايناردكينز في تطوير الاقتصاد البريطاني وانعكاسه على دول اوروبا الغربية ١٩١٤-١٩٢٩, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة البصرة, ٢٠٢٢.

[٢]- John Maynard Keynes, Fighting for Britain1937–1946, London , 1946, P.37.

[٣]- D. Vines, 'John Maynard Keynes, 1937–1946 : The Creation of International Macroeconomics', EJ, 113, 2003, 338–61.

[٤]- D. Acheson, Present at the Creation, New York, 1970, p. 10–11.

[٥]- في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، كانت قضايا سداد الديون والتعويضات سبباً في توتر العلاقات بين الحلفاء وألمانيا المهزومة آنذاك. وقد قدمت خطط دوز ويونغ التي ترعاها الولايات المتحدة حلاً محتملاً لهذه التحديات ، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨، فرضت الدول المنتصرة (الحلفاء) على ألمانيا شروطًا قاسية بموجب معاهدة فرساي التي وُقعت في عام ١٩١٩. من أبرز هذه الشروط كانت التعويضات المالية الضخمة التي فرضت على ألمانيا كتعويض عن الأضرار التي لحقت بدول الحلفاء جراء الحرب , اذ حُددت قيمة التعويضات في البداية بـ ٢٦٩ مليار مارك ذهبي (ما يعادل حوالي ١٣٢ مليار مارك ألماني) وهو رقم ضخم جدًا بالنسبة للاقتصاد الألماني في ذلك الوقت. وقد وضعت التعويضات عبئًا هائلًا على الاقتصاد الألماني، مما أدى إلى أزمة اقتصادية شديدة في البلاد. تسبب ذلك في تضخم مفرط في أوائل العشرينيات من القرن العشرين، حيث فقدت العملة الألمانية (المارك) قيمتها بشكل كبير، وأصبحت الأسعار ترتفع بسرعة مذهلة . و بسبب عجز ألمانيا عن الوفاء بالتزاماتها المالية، تم تعديل شروط الدفع عبر خطة داوز (١٩٢٤) ثم خطة يونغ (١٩٢٩)، حيث خُفضت المبالغ المستحقة ومددت

آجال السداد و بعد صعود النازية إلى الحكم بقيادة أدولف هتلر في عام ١٩٣٣، توقفت ألمانيا عن دفع التعويضات بشكل كامل وأعيد فتح ملف التعويضات جزئيًا بعد الحرب العالمية الثانية، لكن بشكل محدود جدًا. ينظر :

Encyclopedia Britannica.2009 Ultimate Reference suite. Chicago : Encyclopedia Britannica.2009

[٦]- Donald Moggridge , The Collected Writings Of John Maynard Keynes , Activities 1940–1944 Shaping The Post-War World-The Clearing Union , Volume Xxv , P. 31.

[٧] - R. A. C. Parker, 'The Pound Sterling, the American Treasury and British Preparations for War, 1940 –1945 ', English Historical Review, 98 , 1983 ,P. 276.

[٨]- **بول فان زيلاند** : سياسي بلجيكي , ولد عام ١٨٩٣ ودرس القانون واصبح نائبا لمحافظ البنك المركزي البلجيكي , وعين عام ١٩٣٥ رئيس لوزراء الحكومة الوطنية حتى عام ١٩٣٧ , وتولى بعدها مناصب ادارية عدة حتى وفاته عام ١٩٧٣. ينظر:

The analysis from a European central :the US Federal Reserve System Jan Smets ,Paul van Zeeland and the first decade of ،Belgium،2018

[٩]- حسن عوض الله , الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا, القاهرة, ١٩٩٩, ص ١٩.

[١٠]- C.W, VOL.25, Letter from Keynes to US President Franklin Roosevelt, November 2, 1944 , P 13.

[١١]- C.W, VOL.25, Letter from Keynes to US President Franklin Roosevelt, November 2, 1944 , P 14.

[١٢]- C.W . VOL.25, Keynes's letter to the US Secretary of Information , 28 November 1944, P 25.

[١٣]- Guglielmo FORGES , Keynes's Treatise on Money and the role of the State , University of Catania , 2016 , p .84.

[١٤]- John Maynard Keynes, Fighting for Britain1937–1946 , P. 41.

[١٥]- **انطوني ايدن** : رئيس وزراء ووزير خارجية بريطاني , ولد في ١٨٩٧, وأنهى دراسته في جامعة أكسفورد في ١٩٢١، وبدأ مشواره السياسي مبكرا بعد تخرجه بنحو سنتين عبر دخوله البرلمان عن طريق حزب المحافظين في العام ١٩٢٣, ترقى في المناصب الحكومية حتى تم تعيينه لأول مرة وزيرا للخارجية في ١٩٣٥، لكنه ما لبث أن استقال منها في ١٩٣٨ احتجاجا على سياسة رئيس الوزراء حينها نيفيل تشمبرلين التي اعتبرها مهادنة لألمانيا النازية وزعيمها هتلر، ولموسليني في إيطاليا. وعقب اندلاع الحرب العالمية الثانية عينه رئيس الوزراء حينها ونستون تشرشل وزيرا للخارجية في ٢٣ كانون الأول ١٩٤٠، واستمر في منصبه طيلة فترة الحرب العالمية الثانية، تولى عدة مناصب بعدها حتى وفاته عام ١٩٧٧. للمزيد ينظر :

[١٦]-Encyclopedia Britannica.2009 Ultimate Reference suite. Chicago : Encyclopedia Britannica.2009.

[١٧]- A. Eden, Memoirs, The Reckoning , London, 1965 , pp. 258

[١٨] - **المجلس الاحتياطي الفيدرالي**: هو البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو المسؤول عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في البلاد. تأسس الاحتياطي الفيدرالي في عام ١٩١٣ بموجب قانون الاحتياطي الفيدرالي، ويهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار، تعزيز التوظيف الكامل، وضمان استقرار النظام المالي. ينظر:

Encyclopedia Britannica.2009 Ultimate Reference suite . Chicago : Encyclopedia Britannica.2009.

[١٩]- Bernard Porter, Britain Europe and the World 1850-1982: of Grandeur, London, 1986, P. 165.

[٢٠]- **هاري ديكستر وايت**: خبير اقتصادي امريكي, ومساعد وزير الخزانة الامريكية, ولد عام ١٨٩٢ في مدينة بوسطن ودرس فيها ومن ثم عمل في وزارة الخزانة ابان الحرب العالمية الثانية ومثل بلاده في مفاوضات مؤتمر بريتون وودز ١٩٤٤ , وفرض رؤيته وكان لمشروعه الدور الاكبر في نجاح المفوضات وانشاء صندوق النقد الدولي , توفي عام ١٩٤٨ بأزمة قلبية . ينظر:

James M. Boughton, American in the Shadows: Harry Dexter White and the Design of the International Monetary Fund , (International Monetary Fund, 2006)

[٢١]- Journal of the History of Economic Thought 26, 2004,P44.. Boughton, J.M., New light on Harry Dexter White

[٢٢]- Robert Skidelsky , John Maynard Keynes 1883-1946 Economist, philosoph , statsman, New York , 2003 , p 213.

[٢٣]- Ibid . P. 219.

[٢٤]- **قانون الاعارة والتأجير** : قانون وافق عليه الكونغرس الامريكي في ١١ اذار ١٩٤١ يتيح لإدارة الولايات المتّحدة الامريكية بتسليف حكومات الدوّل الحليفة الغذاء والوقود والمواد والعتاد وذلك بغرض معاونة دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية , وكانت تلك المعونات مجّانية في الأساس، غير أن بعض المعدات مثل القطع استرجعتها الولايات المتّحدة بعد الحرب, في مقابل ذلك مُنحت الولايات المتّحدة إيجارا - أي أنها استأجرت - قواعد عسكرية وبحرية في أراضي الدول الحلفاء . للمزيد ينظر : عبد الرزاق حمزة عبدالله , مرسوم الاعارة والتأجير الامريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بغداد, كلية الآداب , ٢٠٠٦.

[٢٥]- C.W . Vol.25 , Telegram to the Treasury , p. 58.

[٢٦]- Guglielmo FORGES , op .cit , p . 89.

[٢٧]- E. F. Penrose, Economic Planning for the Peace, Princeton, 1953 , p. 119.

[٢٨]- C.W . Vol.25 , Telegram to the Treasury , p. 58.

[٢٩]- A. Cairncross and N .Watts, The Economic Section, 1939–1961 , London and New York, 1989, p. 35.

[٣٠]- Robert Skidelsky , op . cit , p. 219.

[٣١]- John Maynard Keynes, Fighting for Britain 1937–1946 , p.55.

[٣٢]- Bernard Porter, Britain Europe and the World 1850-1982, of Grandeur, London, 1986, P.89.

[٣٣]- **بريتوون وودز** : انعقد المؤتمر النقدي والمالي في تموز ١٩٤٤ في فندق ماونت واشنطن في بريتون وودز، نيو هامبشاير، حيث أنشأ مندوبون من أربع وأربعين دولة نظامًا نقديًا دوليًا جديدًا عُرف باسم نظام بريتون وودز. وقد رأت هذه البلدان الفرصة سانحة لإنشاء نظام دولي جديد بعد الحرب العالمية الثانية من شأنه أن يستفيد من دروس معايير الذهب السابقة وتجربة الكساد الأعظم ويوفر إعادة الإعمار بعد الحرب. لقد كان جهدًا تعاونيًا غير مسبوق للدول التي كانت تقيم حواجز بين اقتصاداتها لأكثر من عقد من الزمان. للمزيد ينظر :

Kurt Schuler , The Bretton Woods Transcripts , NEW YORK , 2012.

[٣٤]- E. F. Penrose , op. cit , p .98.

[٣٥]- C.W . VOL 25 , Talks about the International Monetary Fund , 1944, P.132.

[٣٦]- Robert Skidelsky , op . cit , p. 221.

[٣٧]- Kurt Schuler , op. cit , p 187.

[٣٨]- Guglielmo FORGES , op .cit , p . 94.

[٣٩]- C.W . VOL 25 , Talks about the International Monetary Fund , 1944, P.132.

[٤٠]- A Blueprint for Reform , London , 2014, p 231.: Jan Kregel , Emerging Markets and the International Financial Architecture

[٤١]- Joel Kotkin , THE NEW WORLD ORDER , London.2010, p.65.

[٤٢]- R. Gardner, Sterling–Dollar Diplomacy in Current Perspective , New York, 1980, P. 16.

[٤٣]- Iwamoto , Keynes's Plan for an International Clearing Union , Kyoto University Economic Review , 1997 , p .78.

[٤٤]- C.W . VOL 25. Clearing Union Project , 1-22 July 1944 , P . 243.

[٤٥]- Robert Skidelsky , op . cit , p.225.

[٤٦]- Iwamoto , op. cit . p.59.

[٤٧]- Robert Skidelsky , op . cit , p.229.

[٤٨]- **البانكور**: وتعني البنك او المصرف باللغة الفرنسية وهي عبارة عن وحدة حسابية نقدية تستعمل في تسوية المدفوعات الدولية التي توافق الدول على التداول بها , وتكون كمية الذهب منها متناسبة مع الحاجة الدولية. ينظر: عبد الكريم جابر العيساوي , التمويل الدولي مدخل حديث , عمان , دار صفاء للنشر, ٢٠١٥, ص١٢.

[٤٩]- Joel Kotkin , op .cit , p.165.

[٥٠]- سلام محمد علي الاسدي, دور الولايات المتحدة الامريكية في عقد اتفاقية بريتوون وودز ١٩٤٤ وتصدر الدولار الامريكي للنظام النقدي الدولي , مجلة مركز دراسات الكوفة, المجلد ٧٢, العدد ٢, ٢٠٢٤, ص ٧٥-٧٦.

[٥١]- Harold James , THE INTERNATIONAL MONETARY FUND : ITS PRESENT ROLE IN HISTORICAL PERSPECTIVE , Cambridge , 2000, p.73.

[٥٢]- Ibid , 74.

[٥٣]- Iwamoto , op. cit . p.59.

[٥٤]- H. Dalton, High Tide and After, London, 1962, , p. 73

[٥٥]- من بين الوفود المشاركة في المؤتمر هي دول امريكا اللاتينية والبالغ عددها ١٩ دولة اي نصف عدد الدول المشتركة مما اثار رعب بريطانيا من الهيمنة العددية لتلك الدول, لان وجودهم كاف بتسوية النتائج لصالح الولايات المتحدة الامريكية ودعم مشروع الوفد الامريكي, وقد اتفقت جميعا بالوقوف خلف المشروع الامريكي بسبب الصعوبات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الاعمار الاقتصادي بعد الحرب. للمزيد ينظر: ظفار محمد البزوني, الموقف الدولي من مؤتمر بريتون وودز ونتائجه ١-٢٢ تموز ١٩٤٤ , مجلة اوروك للعلوم الانسانية, المجلد ١٤, العدد ٣, ٢٠٢١, ص ٢٠٧.

[٥٦]- C.W . VOL.25 , Bretton Woods Conference Proceedings , 1944, P .265.

[٥٧]- جان دنيزن , الدولار : تاريخ النظام النقدي الدولي ١٩٤٥-١٩٨٨, ترجمة هشام متولي , دمشق , ١٩٨٩, ص ٦٧.

[٥٨]- C.W . VOL.25 , Bretton Woods Conference Proceedings , 1944, P .265.

[٥٩]- J. H. Williams, Postwar Monetary Plans., New York, 1947 , P.53.

[٦٠]- J. Trevithick , Keynes and the Modern World , Cambridge, , p. 109., 1983

[٦١]- C.W . VOL.25 , Bretton Woods Conference Proceedings , 1944, P .269.

[٦٢]- H. G. Nicholas , Washington Despatches, 1941–1945 , London, 1981, , p. 38,

[٦٣]- C.W . VOL 25 , Talks about the International Monetary Fund , 1944, P.139.

[٦٤]- Ibid. p.143.

[٦٥]- M. G. De Vries, The Bretton Woods Conference and the Birth of the International Monetary Fund", New York,1996, P 214.

[٦٦]- J. H. Williams , OP .Cit , p.78.

[٦٧]- W. H. Beveridge, Full Employment in a Free Society , London, 1944, p. 210.

[٦٨]- M. G. De Vries , OP.Cit, p.219.

[٦٩]- G. Bird, The International Monetary System and the Less Developed Countries , London and , 1982, p. 98.

[٧٠]- M. G. De Vries , OP.Cit, p.220.

[٧١]- H. G. Nicholas , op.cit , p 46.

[٧٢]- Donald Markwell, John Maynard Keynes and International Relations, Oxford University Press, New York , 2006, p.294.

[٧٣]- M. G. De Vries , OP.Cit, p.223.

[٧٤]- John Morton Blum, From the Morgenthau Diaries: Years of War, 1941–1945. Boston,1967 , P . 243.

[٧٥]- J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and East 1914-1956, New York, 1972, vol. II, p.25.

[٧٦] - ROGER AUBOIN , THE BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS, 1930-1955 , New Jersey , 1955, p.209.

[٧٧]- Javier Díaz Cassou , The Causes and Consequences of IMF Interventions in the Southern Cone , The London School of Economics and Political Science , London, 2012, p34.

[٧٨]- فؤاد قاسم الامير , الدولار دوره وتأثيره في اسعار الذهب والنفط والعملات , بغداد, ٢٠١٤, ص٥٩.

[٧٩]- كمال شرف و هاشم أبو عراج , النقود والمصارف , دمشق , ١٩٩٤ , ص ٢٥٣ .

[٨٠]- Donald Markwell , op.cit, p.268.

[٨١]- ROGER AUBOIN , op , cit, p 76.

[٨٢]- تطرق الفصل العاشر من ميثاق للأمم المتحدة إلى انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويتألف من ٥٤ عضوا من أعضاء الأمم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة ، وينتخب ثمانية عشر عضوا من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل عام لمدة ثلاث سنوات ويجوز أن يعاد انتخاب العضو الذي انتهت مدته مباشرة. وانيطت بهذا المجلس العديد من المهام منها ان يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المشاكل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع ، والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها ، كما أن له ان يوجه إلى مثل تلك الدراسات والى وضع مثل تلك التقارير ولم أن يقدم توصياته في أية مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة والى أعضاء الأمم المتحدة والى الوكالات المتخصصة ذات الشأن العالمي . للمزيد من التفاصيل ينظر:

Encyclopedia Britannica.2009 Ultimate Reference suite. Chicago : Encyclopedia Britannica.2009

[٨٣]- Luca Papi , IMF Lending and Banking Crises , International Monetary Fund , 2015 , p. 26.

[٨٤]- Javier Díaz Cassou op. cit , p45.

[٨٥]- Luca Papi , op. cit , p.2.

المصادر

اولاً : الوثائق البريطانية المنشورة:

-مجلدات كينز:

1. Donald Moggridge , The Collected Writings Of John Maynard Keynes , Activities 1940–1944 Shaping The Post-War World The Clearing Union , Volume Xxv .

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. عباس فنجان صدام الامارة, مساعي جون مايناردكينز في تطوير الاقتصاد البريطاني وانعكاسه على دول اوروبا الغربية ١٩١٤-١٩٢٩, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة البصرة, ٢٠٢٢.

٢. عبد الرزاق حمزة عبدالله , مرسوم الاعارة والتأجير الامريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بغداد, كلية الآداب , ٢٠٠٦.

ثالثا: الكتب :الكتب العربية والمعربة :

١. جان دنيزن , الدولار : تاريخ النظام النقدي الدولي ١٩٤٥-١٩٨٨, ترجمة هشام متولي , دمشق , ١٩٨٩

٢. حسن عوض الله , الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا, القاهرة, ١٩٩٩, ص ١٩.

٣. عبد الكريم جابر العيساوي , التمويل الدولي مدخل حديث , عمان , دار صفاء للنشر, ٢٠١٥

٤. فؤاد قاسم الامير , الدولار دوره وتأثيره في اسعار الذهب والنفط والعملات , بغداد, ٢٠١٤, ص٥٩.

٥. كمال شرف و هاشم أبو عراج , النقود والمصارف , دمشق , ١٩٩٤ , ص ٢٥٣ .

الكتب الانكليزية :

1. A. Cairncross and N .Watts, The Economic Section, 1939–1961 , London and New York, 1989.
2. A. Eden, Memoirs, The Reckoning , London, 1965.
3. Bernard Porter, Britain Europe and the World 1850-1982: of Grandeur, London, 1986.
4. Bernard Porter, Britain Europe and the World 1850-1982: of Grandeur, London, 1986.
5. D. Acheson, Present at the Creation, New York, 1970.
6. D. Vines, 'John Maynard Keynes, 1937–1946: The Creation of International Macroeconomics', EJ, 113, 2003..
7. Donald Markwell, John Maynard Keynes and International Relations, Oxford University Press, New York , 2006.
8. E. F. Penrose, Economic Planning for the Peace, Princeton, 1953 .
9. G. Bird, The International Monetary System and the Less Developed Countries , London and , 1982.
10. Guglielmo FORGES , Keynes's Treatise on Money and the role of the State , University of Catania , 2016.
11. H. Dalton, High Tide and After, London, 1962.
12. H. G. Nicholas , Washington Despatches, 1941–1945 , London, 1981.
13. Harold James , THE INTERNATIONAL MONETARY FUND: ITS PRESENT ROLE IN HISTORICAL PERSPECTIVE , Cambridge , 2000.
14. Iwamoto , Keynes's Plan for an International Clearing Union , Kyoto University Economic Review , 1997.
15. J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and East 1914-1956, New York, 1972.
16. J. H. Williams, Postwar Monetary Plans., New York, 1947 .
17. J. Trevithick , Keynes and the Modern World , Cambridge, 1983.

18. James M. Boughton, American in the Shadows: Harry Dexter White and the Design of the International Monetary Fund , (International Monetary Fund, 2006).
19. Jan Kregel , Emerging Markets and the International Financial Architecture: A Blueprint for Reform , London , 2014.
20. Jan Smets ,Paul van Zeeland and the first decade of the US Federal Reserve System: The analysis from a European central ،Belgium ،2018
21. Javier Díaz Cassou , The Causes and Consequences of IMF Interventions in the Southern Cone , The London School of Economics and Political Science , London, 2012.
22. Joel Kotkin , THE NEW WORLD ORDER , London.2010.
23. John Maynard Keynes, Fighting for Britain1937–1946, London , 1946, P.37.
24. John Morton Blum, From the Morgenthau Diaries: Years of War, 1941–1945. Boston,1967.
25. Kurt Schuler , The Bretton Woods Transcripts , NEW YORK , 2012.
26. Luca Papi , IMF Lending and Banking Crises , International Monetary Fund , 2015.
27. M. G. De Vries, The Bretton Woods Conference and the Birth of the International Monetary Fund", New York,1996.
28. -R. A. C. Parker, 'The Pound Sterling, the American Treasury and British Preparations for War, 1940 –1945 ', English Historical Review, 98 , 1983.
29. R. Gardner, Sterling–Dollar Diplomacy in Current Perspective , New York, 1980.
30. Robert Skidelsky , John Maynard Keynes 1883-1946 Economist, philosoph , statsman, New York , 2003.
31. ROGER AUBOIN , THE BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS, 1930-1955 , New Jersey , 1955.
32. W. H. Beveridge, Full Employment in a Free Society , London, 1944
33. W. K. Hancock and M. M. Gowing, British War Economy (London, 1949) , P. 77.

رابعاً: المجلات

-العربية :

١-سلام محمد علي الاسدي, دور الولايات المتحدة الامريكية في عقد اتفاقية بريتوون وودز ١٩٤٤ وتصدر الدولار الامريكي للنظام النقدي الدولي ،مجلة مركز دراسات الكوفة, المجلد ٧٢, العدد ٢, ٢٠٢٤.

٢- ظفار محمد البزوني, الموقف الدولي من مؤتمر بريتون وودز ونتائجه ١-٢٢ تموز ١٩٤٤ , مجلة اوروك للعلوم الانسانية, المجلد ١٤, العدد ٣, ٢٠٢١.

- الإنكليزية :

1. Boughton, J.M., New light on Harry Dexter White. Journal of the History of Economic Thought 26, 2004,P44.

خامساً: الموسوعات:

1. Encyclopedia Britannica.2009 Ultimate Reference suite. Chicago : Encyclopedia Britannica.2009.